



الوحدة الثانية

مقدمة لآليات المحتوى المحلي للجهات الحكومية





مخطط الورشة





01

تعريفات ذات صلة



تعريفات

تعريفات عامة

الجهة الحكومية

الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة.

الهيئة

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

النظام

نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

اللائحة

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات.

المحتوى المحلي

إجمالي الإنفاق في المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول، والتقنية ونحوها.

المنتج الوطني

كل منتج أُنتج في المملكة، بما في ذلك المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية، سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.



تعريفات

تعريفات عامة

المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المنشآت المحلية (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، والتي لا تقل نسبة ملكية المواطنين فيها عن (50 %) من رأس مال المنشأة.

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة

نسبة المحتوى المحلي التي يتعهد المتنافس -ضمن عرضه الفني- بتحقيقها قبل نهاية العقد.

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)

هي شهادة تُصدرها الهيئة توضح نسبة المحتوى المحلي المعتمدة لدى المنشأة.

نطاق العقود عالية القيمة

العقود التي تساوي قيمتها التقديرية أو تتجاوز 25 مليون ريال.

العقود المختلطة

العقود التي تحتوي على بنود متعلقة بالتوريد وبنود أخرى متعلقة بأعمال أو خدمات أخرى، كعقود التوريد والتركيب أو عقود الإنشاءات وعقود تطوير البنية التحتية بكافة صورها وأشكالها.

حصة المنتجات الوطنية

نسبة قيمة المنتجات الوطنية التي يلتزم المتنافس بتوريدها مقارنة بإجمالي قيمة العرض، ولا تدخل في ذلك المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية.

02

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية



هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

النشأة



النشأة

أنشئت الهيئة بموجب الأمر الملكي الكريم رقم (أ/168) بتاريخ 1440/04/20 هـ الموافق 2018/12/27 م، بهدف تنمية المحتوى المحلي بكافة مكوناته على مستوى الاقتصاد الوطني، والارتقاء بأعمال المشتريات الحكومية ومتابعتها، وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول به.



هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

المهام والمسؤوليات



ذكاء الأعمال
 وإعداد الدراسات
 الداعمة.

04



صياغة السياسات
 والأنظمة واللوائح.

03



متابعة المحتوى
 المحلي.

02



تنمية المحتوى
 المحلي.

01



تطوير وإدارة
 الاتفاقيات.

07



إبرام الشراكات
 الاستراتيجية.

06



رفع الوعي لدى
 مختلف الشرائح
 الاقتصادية.

05

03

مفهوم المحتوى المحلي



مفهوم المحتوى المحلي

تعريف المحتوى المحلي وعناصره

ما هو المحتوى المحلي؟

« هو إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول الإنتاجية، والتقنية ونحوها.

عناصر المحتوى المحلي

.....04.....

التقنية ونحوها



- الأبحاث والتطوير وتدريب القوى العاملة السعودية.

.....03.....

السلع والخدمات



- المكونات المحلية التي تُستخدم في إنتاج السلع أو الخدمات.

.....02.....

القوى العاملة



- الأيدي العاملة على تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

.....01.....

الأصول



- مصادر ومكونات السلع لتطوير سلاسل الإنتاج.



المحتوى المحلي

إثبات وطنية المنتج

تعريف المنتج الوطني

كل منتج أُنتج في المملكة، بما في ذلك المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية، سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.



من طرق إثبات وطنية المنتج

01

شهادة (سابر) الصادرة من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة؛ موضّحًا فيها أن منشأ المنتج وطني.



02

إقرار خطي من المصنع أو مزود الخدمة وفق النموذج المعد لذلك، والمتاح على موقع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.



03

دلالة المنشأ، بشرط أن تكون الدلالة ثابتة بشكل يصعب إزالتها، وتكون الدلالة حفرًا، أو دياكة، أو طباعة، أو كبسًا وفقًا لطبيعة المنتج، والضابط فيها هو أن تترك أثرًا عند الإزالة.



04

شهادة "صنع في السعودية" الصادرة من برنامج صنع في السعودية.



05

علامة "تقنية سعودية" الصادرة من برنامج صنع في السعودية.



06

سجل تجاري ساري المفعول أو وثيقة العمل الحر، وذلك للخدمات المدرجة في القائمة الإلزامية.



07

أن يكون المنتج مستوفيًا لمتطلبات قواعد المنشأ، وذلك للمنتجات الوطنية المصنعة خارج المناطق الحرة، وفقًا للقواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس وقواعد المنشأ الوطنية وفقًا لشهادة تصدر من جهة ذات اختصاص.



08

شهادة أو ترخيص تسجيل المنتجات الصادرة من جهة ذات اختصاص في المملكة العربية السعودية، مثل شهادة تسجيل المنتجات في هيئة الغذاء والدواء، أو هيئة الحكومة الرقمية، أو هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وغيرها من الجهات المختصة.



04

مدخل لآليات المحتوى المحلي



مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية





مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي

عن اللائحة



صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم 245، وتاريخ 1441/3/29هـ، الموافق 2019 / 11/ 26م.



الهدف



تهدف لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات إلى وضع قواعد وإجراءات، وتحديد آليات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية على أن تُطبّق هذه اللائحة على كل الجهات، ويستثنى من ذلك المشتريات العسكرية*.



* المشتريات العسكرية: المنظومات والأسلحة والذخائر وأنظمة الاتصالات والمعدات وقطع الغيار والتجهيزات والملابس العسكرية وعقود الصيانة والإصلاح والعمرة والتشغيل الخاصة بالتسليح.



مدخل لآليات المحتوى المحلي

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات (المادة الرابعة)

على الجهة الحكومية عند طرحها لأعمالها ومشترياتها القيام بالآتي:

1

الالتزام بالقائمة الإلزامية وفقاً لأحكام المادتين (السابعة) و(التاسعة) من اللائحة.



2

منح المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية تفضيلاً سعرياً، وذلك بافتراض أسعار عروض المنشآت الأخرى أعلى بنسبة (10%) مما هو مذكور في وثائق العرض، وذلك في جميع العقود -عدا عقود التوريد- التي لا تتدرج ضمن نطاق العقد العالي القيمة.



3

اعتماد آليات المحتوى المحلي التالية، وذلك دون إخلال بأحكام الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة:

- أ- آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني: وفقاً للتفصيل الوارد في الفصل (الأول) من الباب (الثاني) من اللائحة.
- ب- آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي: وفقاً للتفصيل الوارد في الفصل (الثاني) من الباب (الثاني) من اللائحة.
- ج- آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي: وفقاً للتفصيل الوارد في الفصل (الثالث) من الباب (الثاني) من اللائحة.





مدخل لتفضيل المحتوى المحلي

نظرة عامة على تفضيل المحتوى المحلي

بالنظر إلى لائحة تفضيل المحتوى المحلي فقد تضمنت ثلاث آليات لتنمية المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية:

المنافسات الحكومية			
منافسات الأعمال والخدمات		منافسات التوريد	طبيعة المنافسة
غير عالية القيمة	عالية القيمة	جميع النطاقات السعرية (منافسات عالية وغير عالية القيمة)	
تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية	آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني	الأحكام والآليات المنطبقة
	آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي		
	القائمة الالزامية		

- آليات المحتوى المحلي
- تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية
- القائمة الإلزامية



مدخل لآليات المحتوى المحلي

نظرة عامة على آليات المحتوى المحلي

المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

تمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية أفضلية في السعر بنسبة 10%.

تطبق

في جميع أنواع العقود - ما عدا عقود التوريد - التي لا تتدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة.

القائمة الإلزامية

تهدف هذه الأحكام إلى دعم الصناعات والخدمات الوطنية القائمة، التي لديها القدرة على الوفاء باحتياج السوق المحلية؛ حيث يُلزم المتعاقد مع الجهة الحكومية بشراء المنتجات المضمّنة في القائمة من مصنعين ومقدمي خدمات وطنيين.

تطبق

في جميع العقود؛ سواء عقود الأعمال أو المشتريات التي يشتمل نطاق عملها على المنتجات والخدمات المدرجة في القائمة الإلزامية.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

تهدف هذه الآلية إلى إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية بنسبة 10 % على نظيرتها من المنتجات الأجنبية، وتتفاوت هذه النسبة بشكل تناسبي حسب حصة المنتجات الوطنية المقدمة ضمن العرض، إضافة إلى ذلك يتم زيادة نسبة التفضيل السعري ليصل إلى 30% للمنتجات المدرجة بقائمة التفضيل السعري الإضافي

تطبق

هذه الآلية على عقود التوريد من قبل الجهة الحكومية، وتطبق من قبل المتعاقد في أنواع العقود الأخرى.

وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

• تهدف هذه الآلية لتخصيص وزن للمحتوى المحلي والشركات المدرجة في السوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي للعروض.
• تحت هذه الآلية المتنافسين على النظر إلى المحتوى المحلي وكون الشركة مدرجة في السوق المالية على أنهما عوامل مهمة في ترسية المنافسة.

تطبق

في العقود عالية القيمة، فيما عدا عقود التوريد.

* باستثناء ما ورد في المادة الثامنة عشر من لائحة تفضيل المحتوى المحلي

الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

• تهدف هذه الآلية إلى تحديد حد أدنى مطلوب للمحتوى المحلي على مستوى العقد.
• توجب هذه الآلية على المتنافسين الالتزام بالحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي من خلال تقديم نسبة مستهدفة تساوي أو تزيد عن الحد الأدنى المطلوب في عرضه الفني وبناءً عليه يُضمّن ذلك في التقييم المالي وفقاً للمعادلة الحسابية التي تحدد العرض الأفضل.

تطبق

في العقود عالية القيمة - فيما عدا عقود التوريد - للمنافسات التي حُدّدت بالاتفاق بين الهيئة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية والجهة الطارحة.



05

تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية



تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

نبذة عن التفضيل

المنشآت (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) المحلية بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تقل نسبة ملكية المواطنين فيها عن (50%) من رأس مال المنشأة.

لائحة التفضيل / الباب الأول: التعريفات والأحكام العامة، المادة الأولى.

وضع لتحفيز مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة و تمكينهم في المشتريات الحكومية مما يؤثر علي تنمية المحتوى المحلي و رفع مساهمة هذه الشريحة في القطاع الخاص و الناتج المحلي.

تطبق على جميع العقود -ما عدا عقود التوريد- التي لا تتدرج ضمن نطاق العقود عالية القيمة.

تعريف المنشآت
الصغيرة
والمتوسطة
المحلية



نبذة عامة



نطاق التطبيق





تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

نُبذة عن التفضيل

آلية التطبيق

تُمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة أفضلية سعرية من خلال إضافة 10% إلى السعر الإجمالي للمنشآت التي لا تصنف ضمن هذه الفئة . بعد ذلك، تُقارَن العروض المقدمة، ويُختار العرض الأقل سعرًا.

تُطبق على العقود غير عالية القيمة (تقل قيمتها عن 25 مليون ريال) التي لا تصنف كعقود توريد.

* القيمة خاضعة للتغيير وفقا لما يتم دراسته والموائمة عليه بين الهيئة وهيئة كفاءة الانفاق والمشتروعات الحكومية

1. شهادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (شهادة حجم المنشأة)
(الصادرة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت").

2. نسبة تملك المواطنين في المنشأة 50% فأكثر من رأس المال.

شروط الانطباق



تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

مثال تطبيقي

يتم حساب الأفضلية كالتالي:

المنافسة



إضافة 10% على سعر المنشآت الكبيرة و المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تقل نسبة تملك المواطنين فيها عن 50%، ومقارنته بسعر المنشأة الصغيرة والمنشأة المتوسطة التي تحقق شروط الانطباق.

منشأة صغيرة	منشأة متوسطة	منشأة كبيرة	
320,000 ريال	300,000 ريال	325,000 ريال	سعر العرض
75%	20%	10%	نسبة ملكية المواطنين
320,000 ريال	330,000 ريال	357,500 ريال	سعر العرض المعدل

الجهة الطارحة:

جهة حكومية.



طبيعة المنافسة:

منافسة خدمات وأعمال



الأحكام والآليات المنطبقة:

أحكام القائمة الإلزامية.
تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.



قيمة المنافسة:

400,000 ريال.



المنشأة الصغيرة هي الفائزة بالمنافسة، بسبب منح أفضلية سعرية للمنشأة الصغيرة فقط؛

لأن نسبة تملك المواطنين فيها يتجاوز 50%



06

القائمة الإلزامية



القائمة الإلزامية

نبذة

هي قائمة بالمنتجات والخدمات الوطنية التي تصدرها الهيئة وتُحدّثها بشكل دوري. تضع الهيئة الضوابط والمعايير اللازمة للإدراج في القائمة الإلزامية والاستثناء منها؛ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

تُطبّق في جميع أنواع العقود؛ سواء عقود التوريد أو الخدمات التي يشتمل نطاق عملها على منتجات أو خدمات مُدرجة ضمن القائمة الإلزامية.

- يلتزم المتعاقد مع الجهة الحكومية بشراء المنتجات والخدمات الوطنية في جميع العقود؛ سواء عقود التوريد أو المختلطة التي يشتمل نطاق عملها على منتجات وخدمات مُدرجة ضمن القائمة الإلزامية.
- يستبعد العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية لمنافسات التوريد الغير مجزأة
- يستبعد البند الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية لمنافسات التوريد المجزأة.

• تمكين الصناعات الوطنية القائمة التي لديها القدرة على الوفاء باحتياج السوق المحلية من خلال توفير الخدمات والمنتجات المضمّنة في القائمة من مصنّعين ومقدمي خدمات وموردين وطنيين، ما لم يحصل المتعاقد على استثناء.

تعريف

نطاق التطبيق

آلية التطبيق

الأهداف



القائمة الإلزامية

مسؤوليات المتنافس ومسؤوليات الجهة الحكومية

مسؤوليات الجهة الحكومية



تلتزم الجهة الحكومية ببيان بنود القائمة الإلزامية في جداول الكميات. تستبعد الجهة في عقود التوريد أو العقود المختلطة العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية، وفي حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة، فتستبعد البنود التي لم يلتزم فيها المتنافس بالقائمة الإلزامية. يُستبعد العرض الذي لم يلتزم بتقديم شهادة المحتوى المحلي للبنود التي تشترط ذلك، وذلك في عقود التوريد أو العقود المختلطة.

مسؤوليات المتنافس



يلتزم المتنافس ببيان أصل المنتج ما إذا كان وطنياً أو أجنبياً في عقود التوريد أو العقود المختلطة. يلتزم المتنافس بتقديم شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمصانع أو مقدمي الخدمات الوطنيين للبنود التي تشترط الشهادة.



القائمة الإلزامية

مسؤوليات المتعاقد ومسؤوليات الجهة الحكومية

مسؤوليات الجهة الحكومية



للتأكد من ذلك تتولى الجهة الحكومية مراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزامه بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، وعدم استلام أي منتجات مورّدة تخالف القائمة الإلزامية، ولا يدخل في ذلك المنتجات التي حصل المتعاقد على استثناء لها.

مطالبة المتعاقد بتقرير الالتزام بالقائمة الإلزامية ومراجعة وتدقيق واعتماد كافة المعلومات وطلب وتوفير كافة الوثائق المتعلقة بالتقرير بما فيه وثيقة إثبات المنتج الوطني وشهادة خط الأساس للمصنع للمنتجات التي تتطلب ذلك

مسؤوليات المتعاقد



يلتزم المتعاقد بإثبات وطنية المنتج عند تسليمه للجهة الحكومية أثناء تنفيذ المشروع، وذلك من خلال التعليمات الخاصة بتسليم المنتجات الوطنية التي تُصدرها الهيئة

يلتزم المتعاقد بتسليم تقارير الالتزام بالقائمة الإلزامية، وذلك وفقاً للنماذج الصادرة من الهيئة.



القائمة الإلزامية

ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية*



5

الاستثناء بسبب احتياج المشروع إلى مواصفات خاصة لا تنطبق على المنتجات الوطنية.



4

الاستثناء بسبب تجاوز الفارق بين سعر المنتج الوطني والمنتج الأجنبي السقف السعري المحدد في القائمة.



3

الاستثناء بطلب من الجهة الحكومية وذلك في منافسات التوريد والاتفاقيات الإطارية بشرط أن تكون المنافسة تم طرحها بأسلوب المنافسة العامة أو تم دعوة 3 مصانع وطنية على الأقل للمنافسة.



2

الاستثناء بسبب عدم توفر السعة الإنتاجية لدى المصانع الوطنية لتلبية الاحتياج.



1

الاستثناء بسبب عدم تحقيق معيار خط الأساس للمحتوى المحلي للمنتجات التي يشترط لها خطة الأساس.

*تكون حسب الشروط المبينة في وثيقة ضوابط الاستثناء من القائمة الإلزامية - للجهات الحكومية



القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات غير المجزأة)

قُدِّمت ثلاثة عروض لهذه المنافسة، كما في الجدول أدناه:

المنافسة

الجهة الطارحة:

جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:

منافسة توريد.

تجزئة المنافسة:

المنافسة غير مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:

أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.

قيمة المنافسة:

4 مليون.

بنود المنافسة

أظرف بشعار الجهة

ورق تغليف

أكياس ورقية للهدايا

أقلام فاخرة

دروع فاخرة

القائمة الإلزامية

المتنافس الأول

وطني



المتنافس الثاني

وطني



المتنافس الثالث

أجنبي



أجنبي



أجنبي

وطني



وطني

وطني

وطني

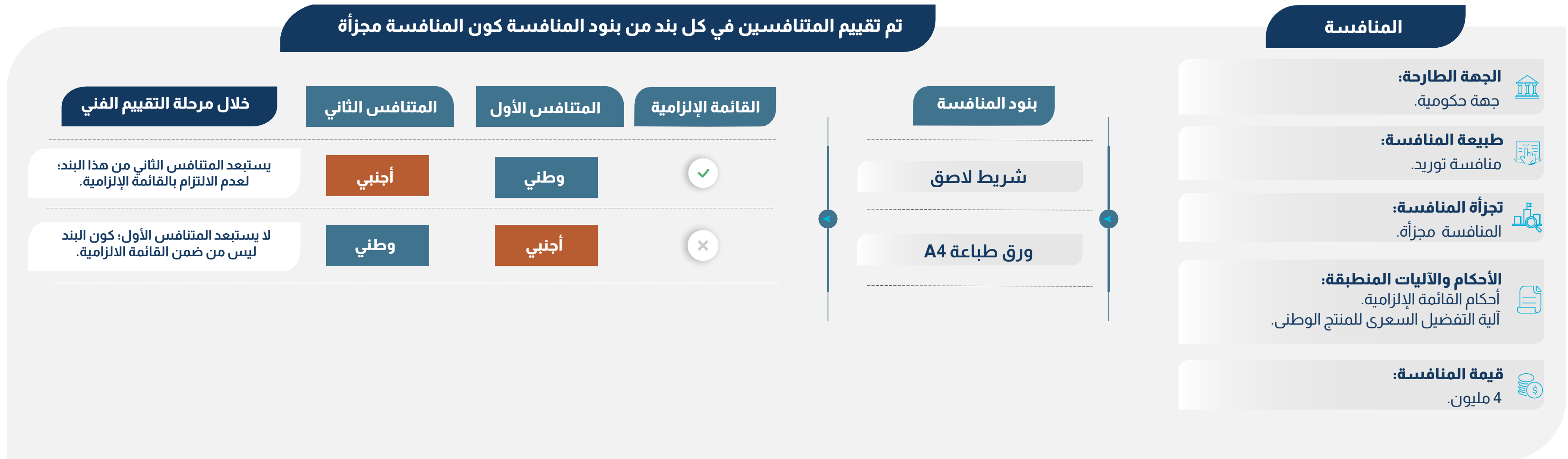
خلال مرحلة التقييم الفني

تقوم الجهة الحكومية بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية. المتنافس رقم (3) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في بندين، هما: أظرف بشعار الجهة، أكياس ورقية للهدايا؛ ولكون المنافسة غير مجزأة يُستبعد فنياً من جميع بنود المنافسة. بعد الانتهاء من التقييم الفني للمتنافسين، يتم الانتقال إلى مرحلة التقييم المالي.



القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات المجزأة)



خلال مرحلة التقييم الفني

تقوم الجهة الحكومية بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية. المتنافس رقم (2) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في البند الأول، ولكون المنافسة مجزأة "الاستبعاد من بند لا يعني الاستبعاد من المنافسة". بعد الانتهاء من التقييم الفني للمتنافسين، يتم الانتقال إلى مرحلة التقييم المالي.



07

آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني



التفضيل السعري للمنتج الوطني

نبذة عن الآلية

تعريف بالآلية

هو إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية على نظيرها من المنتجات الأجنبية.

نطاق التطبيق

- تُطبق على المنتجات الوطنية غير المدرجة في القائمة الإلزامية في جميع العقود.
- كما تطبق هذه الآلية بشكل مباشر أو غير مباشر على المنتجات الوطنية غير المدرجة في القائمة الإلزامية على النحو التالي:
- التطبيق المباشر:** وذلك من خلال قيام الجهة الحكومية في عقود التوريد أو العقود المختلطة بتفضيل المنتجات الوطنية، في مرحلة تقييم العروض وفقاً لمعادلة التفضيل السعري.
- التطبيق غير المباشر:** وذلك من خلال قيام الجهة الحكومية بإلزام المتعاقد بإعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية مع متعاقديه من الباطن، عند تأمين ما يحتاج إليه من مواد أو أدوات في أنواع العقود الأخرى.



التفضيل السعري للمنتج الوطني

نبذة عن الآلية

• يمنح المنتج الوطني تفضيلاً سعرياً؛ وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10% مما هو مذكور في وثائق العرض. وتجاوز زيادة نسبة الأفضلية باتفاق الهيئة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في عقود التوريد التي تبرم من قبل الجهة الحكومية.

في المنافسات القابلة للتجزئة: يتم اعتبار حصة المنتجات الوطنية معادلة للمنتج الوطني 100%، و0% للمنتج الأجنبي.

في المنافسات غير المجزأة: يتم احتساب حصة المنتجات الوطنية وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{حصة المنتجات الوطنية} = \frac{\text{قيمة المنتجات الوطنية باستثناء قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية}}{\text{إجمالي قيمة العرض باستثناء قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية}}$$

آلية التطبيق





التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (حساب حصة المنتجات الوطنية لمنافسة غير مجزأة)

المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزأة المنافسة:
المنافسة غير مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.

قيمة المنافسة:
4 مليون.

بنود المنافسة

طابعة

آلة تمزيق الورق

دباسات

قيمة العرض

قُدِّمت ثلاثة عروض لهذه المنافسة، كما في الجدول أدناه:

المنشأة الأولى	المنشأة الثانية	المنشأة الثالثة
منتج وطني 50,000 ريال	منتج وطني 50,000 ريال	منتج وطني 55,000 ريال
منتج وطني 50,000 ريال	منتج وطني 53,000 ريال	منتج أجنبي 58,000 ريال
منتج أجنبي 150,000 ريال	منتج وطني 160,000 ريال	منتج وطني 165,000 ريال
250,000 ريال	263,000 ريال	278,000 ريال

* آلة تمزيق الورق من المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية؛ لذا لا يُحسب من حصة المنتجات الوطنية.

خلال مرحلة التقييم الفني

تقوم الجهة الحكومية بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية. المتنافس رقم (3) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في بند، آلة تمزيق الورق؛ ولكون المنافسة غير مجزأة يُستبعد فنياً من جميع بنود المنافسة. بعد الانتهاء من التقييم الفني للمتنافسين، يتم الانتقال إلى مرحلة التقييم المالي.



التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (حساب حصة المنتجات الوطنية لمنافسة غير مجزأة)

طُبِّقَت معادلة التفضيل السعري في مرحلة التقييم المالي

حصة المنتجات الوطنية = $\frac{\text{قيمة المنتجات الوطنية باستثناء قيمة المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية}}{\text{إجمالي قيمة العرض باستثناء قيمة المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية}}$



قيمة العرض المعدلة = $\text{سعر العرض (بالريال)} + (10\% \times \text{سعر العرض (بالريال)} - 1) \times \text{حصة المنتجات الوطنية}$



العرض النهائي = $\text{قيمة العرض المعدلة} + \text{قيمة بنود القائمة الإلزامية}$



المتنافس الأول	المتنافس الثاني	
200,000 ريال	210,000 ريال	سعر العرض (دون القائمة الإلزامية)
50,000	50,000	قيمة بنود القائمة الإلزامية
$25\% = \frac{50,000}{200,000}$	$100\% = \frac{210,000}{210,000}$	حصة المنتجات الوطنية
$215,000 = (0.25 - 1) (200,000 \times 10\%) + 200,000$	$210,000 = (1 - 1) (210,000 \times 10\%) + 210,000$	قيمة العرض المعدل
$265,000 = 50,000 + 215,000$	$263,000 = 50,000 + 210,000$	العرض النهائي

بمقارنة سعر العرض المعدل للمتنافس رقم (1) بسعر العرض المعدل للمتنافس رقم (2) تمت ترسية العقد على المتنافس رقم (2) صاحب العرض الأقل سعرًا بعد تعديل قيمة العرض.



التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد)

قُدِّم عرضان للمنافسة، كما في الجدول أدناه:

المنافسة

الجهة الطارحة:

جهة حكومية.



طبيعة المنافسة:

منافسة توريد.



تجزأة المنافسة:

المنافسة مجزأة.



الأحكام والآليات المنطبقة:

- آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني.

- أحكام القائمة الإلزامية.



قيمة المنافسة:

4 مليون.



مقدمو العروض

بنود المنافسة

آلة تمزيق الورق

دباسات

المنشأة الأولى



منتج وطني

80,000 ريال

منتج أجنبي

150,000 ريال

المنشأة الثانية



منتج وطني

53,000 ريال

منتج وطني

160,000 ريال



التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد)

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة، وإعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية

المنشأة الثانية		المنشأة الأولى		مقدمو العروض بنود المنافسة
منتج وطني	53,000 ريال	منتج وطني	80,000 ريال	آلة تمزيق الورق

بذلك يكون المتنافس (المنشأة الثانية) صاحب العرض الفائق للبند الأول (آلة تمزيق الورق).

التقييم في البند الأول
(آلة تمزيق الورق)

تتم الترسية على العرض الأقل سعرًا، بين المتنافسين، نظرًا إلى أن المنتجات المقدمة من كلا المتنافسين هي منتجات وطنية.



التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد)

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة، وإعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية

المنشأة الثانية		المنشأة الأولى		مقدمو العروض بنود المنافسة
منتج وطني	160,000 ريال	منتج أجنبي	150,000 ريال	دباسات

علماً بأنه في المنافسات القابلة للتجزئة، يتم اعتبار حصة المنتجات الوطنية تعادل 100% للمنتج الوطني، واعتبار حصة المنتجات الوطنية تعادل 0% للمنتج الأجنبي.

قيمة العرض المعدلة للمتنافس رقم (1) = $(150,000) + (150,000 \times 10\% \times (1 - 0)) = 165,000$ ريال

قيمة العرض المعدلة للمتنافس رقم (2) = $(160,000) + (160,000 \times 10\% \times (1 - 1)) = 160,000$ ريال

قيمت لجنة فحص العروض في جهة حكومية المتنافسين من خلال مقارنة سعر العرض المعدل للمتنافس رقم (1) بسعر العرض المعدل للمتنافس رقم (2). وتمت ترسية على المتنافس (المنشأة الثانية) صاحب العرض الأقل سعراً.

التقييم في البند الثاني (دباسات)

نظرًا إلى أن المنتجات المقدمة من المتنافسين ليست جميعها ذات منشأ وطني، فتُستخدم معادلة التفضيل السعري في التقييم المالي لحساب التفضيل السعري للمنتجات الوطنية.



08

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي



آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

نبذة عن الآلية

تخصيص وزن للمحتوى المحلي والشركات المدرجة في السوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي وفقاً للمعادلة الحسابية التي تحدد المتنافس الأعلى درجة للمحتوى المحلي وللشركات المدرجة في السوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي للعروض.

تطبق في العقود عالية القيمة التي تساوي أو تتجاوز 25 مليون - ماعدا عقود التوريد -
* القيمة خاضعة للتغيير وفقاً لما يتم دراسته والموائمة عليه بين الهيئة وهيئة كفاءة الانفاق والمشروعات الحكومية

• تمنح هذه الآلية في التقييم المالي وزناً للسعر يعادل 60%. أما الـ 40% المتبقية فهي تشمل ما يلي:

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة.

كون الشركة مدرجة في السوق المالية.

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).

تعريف بالآلية

نطاق التطبيق

آلية التطبيق



آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

نبذة عن الآلية

معايير تقييم العروض:

التقييم الفني:

- على المتنافس تقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة ضمن عرضه الفني وفقاً للشروط والأحكام الواردة في وثائق المنافسة، وعليه الالتزام بها. **لائحة التفضيل / المادة السادسة عشرة.**
- على المتنافس الالتزام بتقديم أي توضيحات إضافية حول نسبة المحتوى المحلي المستهدفة التي قُدمت في العرض، وذلك في حال طلبت الجهة الحكومية أو الهيئة ذلك أثناء مرحلة فحص العروض. ويحق للجهة الحكومية -بالتنسيق مع الهيئة- استبعاد العرض في حال لم تُقدّم الإيضاحات الكافية حول نسبة المحتوى المحلي المستهدفة. **لائحة التفضيل / المادة السادسة عشرة.**

التقييم المالي:

- تتم الترسية على المتنافس الحاصل على أعلى تقييم، على ألا يتجاوز الفارق نسبة (10%) بين السعر الوارد في عرض المتنافس الحاصل على أعلى تقييم نهائي وبين أقل سعر وارد في عرض أي من المتنافسين المؤهلين فنياً، وفي حال تجاوز الفارق في السعر هذه النسبة فيتم الانتقال للمتنافس الذي يليه في التقييم. وتجوز زيادة النسبة بالاتفاق بين الهيئة والمركز على أن توضح النسبة المعدلة في وثائق المنافسة.

لائحة التفضيل / المادة التاسعة عشرة.

$$\text{نتيجة التقييم المالي} = \left(\frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنياً (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 60\% \right) + \left[(\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\%) + (\text{شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)} \times 50\%) + (5\% \text{ نقاط للشركة المدرجة}) \right] \times 40\%$$

آلية التطبيق





آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال تطبيقي

قُدِّمت ثلاثة عروض لهذه المنافسة، كما في الجدول أدناه:

المنافسة

الجهة الطارحة:
جهة حكومية.



طبيعة المنافسة:
أعمال وخدمات.



وثائق المنافسة:

ضمنت الجهة الحكومية آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي وارفقت الشروط والاحكام ضمن وثائق المنافسة.



الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية الوزن المحتوى المحلي في التقييم المالي.



قيمة المنافسة:

420,000,000 ريال، ولمدة أربع سنوات.



المتنافس (1) رقم

لم يقدم شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.
نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. %30
غير مدرجة في السوق المالية.



المتنافس (2) رقم

%25 شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.
نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. %40
مدرجة في السوق المالية.



المتنافس (3) رقم

%16 شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.
نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.
لم يقدم مدرجة في السوق المالية.



مرحلة تقديم العروض

الفني



اشتراط تقديم نسبة مستهدفة للمحتوى المحلي من قبل المتنافس.

المالي



تطبق المعادلة الموزونة في التقييم المالي.



آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال تطبيقي

آلية تقييم العروض (الفني)

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة

لم تنص كراسة الشروط والمواصفات على تقديم شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس). فلن يُستبعد المتنافسون غير المقدمين لشهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة

نصت وثائق المنافسة على تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي، تم استبعاد المتنافس رقم (3) نظرًا لعدم التزامه بتقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة.

لم يقدم شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.

30% نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.

× غير مدرجة في السوق المالية.



المتنافس
رقم (1)

25% شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.

40% نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.

✓ مدرجة في السوق المالية.



المتنافس
رقم (2)

16% شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.

لم يقدم نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.

✓ مدرجة في السوق المالية.



المتنافس
رقم (3)



آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال تطبيقي

آلية تقييم العروض (المالي)

المتنافسون	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)	النسبة المستهدفة	العرض السعري	هل الشركة مدرجة في السوق المالية؟
المتنافس رقم (1)	%0	%30	450,000,000	×
المتنافس رقم (2)	%25	%40	455,000,000	✓
المتنافس رقم (3)	مستبعد فنيًا؛ نظرًا لعدم التزامه بتقديم نسبة مستهدفة			

نتيجة التقييم المالي = $\frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنيًا (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 60\% + [(نسبة المحتوى المحلي المستهدفة \times 50\%) + (\text{شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)} \times 50\%) + (5\% \text{ نقاط للشركة المدرجة})] \times 40\%$

المتنافسون	طريقة الحساب	النتيجة
المتنافس رقم (1)	$\frac{450,000,000 \text{ ريال}}{450,000,000 \text{ ريال}} \times 60\% + [0\% \times 50\% + (30\% \times 50\%) + (0\% \times 5\%)] \times 40\%$	%66
المتنافس رقم (2)	$\frac{450,000,000 \text{ ريال}}{455,000,000 \text{ ريال}} \times 60\% + [25\% \times 50\% + (40\% \times 50\%) + (5\% \times 5\%)] \times 40\%$	فائز %74

تتم ترسية المنافسة على المتنافس رقم (2) صاحب العرض الأعلى نسبة في التقييم المالي، ولكون الفارق السعري لم يتجاوز 10%.



09

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي



آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

نبذة عن الآلية

تعريف بالآلية

هي آلية يتم من خلالها تحديد حد أدنى مطلوب للمحتوى المحلي -على مستوى العقد- في المشاريع التي تُحدّد من قبل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بالتنسيق مع الجهة الحكومية.

نطاق التطبيق

تطبق في العقود عالية القيمة التي تساوي أو تتجاوز 25 مليون - ماعدا عقود التوريد -
* القيمة خاضعة للتغير وفقا لما يتم دراسته والموائمة عليه بين الهيئة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية

آلية التطبيق

تمنح هذه الآلية في التقييم المالي وزناً للسعر يعادل 60%. أما الـ 40% المتبقية فهي تشمل ما يلي:

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة.

كون الشركة مدرجة في السوق المالية.

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).

على الجهة الحكومية تطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي على العقود العالية القيمة التي تحددها الهيئة بالاتفاق مع هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بالتنسيق مع الجهة الحكومية فيما عدا عقود التوريد . لائحة التفضيل

/ المادة الثالثة والعشرون.



آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

نبذة عن الآلية

آلية التطبيق

معايير تقييم العروض:

التقييم الفني:

- على المتنافس تقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة -على مستوى العقد- ضمن عرضه الفني وفقاً لأحكام وثائق المنافسة والنموذج الوارد في البوابة الإلكترونية للمحتوى المحلي. **لائحة التفضيل / المادة الخامسة والعشرون.**
- يجب ألا تقل نسبة المحتوى المحلي المستهدفة عن الحد الأدنى الوارد في وثائق المنافسة، وفي حال كانت النسبة أقل من الحد الأدنى، يُستبعد المتنافس خلال مرحلة التقييم الفني. **لائحة التفضيل / المادة الخامسة والعشرون.**
- على المتنافس الالتزام بتقديم أي توضيحات إضافية حول نسبة المحتوى المحلي المستهدفة التي قُدمت في العرض، وذلك في حال طلبت الجهة الحكومية أو الهيئة ذلك أثناء مرحلة فحص العروض. ويحق للجهة الحكومية -بالتنسّق مع الهيئة- استبعاد العرض في حال لم تُقدّم الإيضاحات الكافية حول نسبة المحتوى المحلي المستهدفة. **لائحة التفضيل / المادة السادسة عشرة.**

التقييم المالي:

- تتم الترسية على المتنافس الحاصل على أعلى تقييم، على ألا يتجاوز الفارق نسبة (10%) بين السعر الوارد في عرض المتنافس الحاصل على أعلى تقييم نهائي وبين أقل سعر وارد في عرض أي من المتنافسين المؤهلين فنياً، وفي حال تجاوز الفارق في السعر هذه النسبة فيتم الانتقال للمتنافس الذي يليه في التقييم. وتجوز زيادة النسبة بالاتفاق بين الهيئة والمركز على أن توضح النسبة المعدلة في وثائق المنافسة.

لائحة التفضيل / المادة التاسعة عشرة.

$$\text{نتيجة التقييم المالي} = \left(\frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنياً (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 60\% \right) + \left[(\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\%) + (\text{شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)} \times 50\%) + (5\% \text{ نقاط للشركة المدرجة}) \right] \times 40\%$$



آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

مثال تطبيقي

قُدِّمت أربع عروض لهذه المنافسة، كما في الجدول أدناه:

المتنافس (1) رقم	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة. %15	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. %40	غير مدرجة في السوق المالية. ✕
المتنافس (2) رقم	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة. %31	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. %45	مدرجة في السوق المالية. ✓
المتنافس (3) رقم	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة. %19	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. %0	مدرجة في السوق المالية. ✓
المتنافس (4) رقم	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة. %31	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. %39	غير مدرجة في السوق المالية. ✓

المنافسة

الجهة الطارحة:

جهة حكومية.

طبيعة المنافسة:

أعمال وخدمات.

وثائق المنافسة:

ضمنت الجهة الحكومية الحد الأدنى للنسبة المستهدفة في وثائق المنافسة والذي كان يعادل 40% بعد الحصول على موافقة الهيئة وهيئة كفاءة الإنفاق والمشتريات الحكومية. لم تنص كراسة الشروط والمواصفات على حد أدنى لشهادة المحتوى المحلي (خط الأساس). لم تنص كراسة الشروط والمواصفات على تقديم حد الأدنى (خط الأساس).

الأحكام والآليات المنطبقة:

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي أحكام القائمة الإلزامية.

قيمة المنافسة:

300,000,000 ريال، ولمدة أربع سنوات.

مرحلة تقديم العروض

الفني

اشتراط تقديم نسبة مستهدفة للمحتوى المحلي من قبل المتنافس لا تقل عن 40%.

المالي

تطبيق المعادلة الموزونة في التقييم المالي.



آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

مثال تطبيقي

آلية تقييم العروض (الفني)

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة

لم تنص كراسة الشروط والمواصفات على تقديم شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس). فلن يُستبعد المتنافسون غير المقدمين لشهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة

نصت وثائق المنافسة على تطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي في التقييم المالي، تم استبعاد المتنافس رقم (3) نظرًا لعدم التزامه بتقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة، تم استبعاد المتنافس رقم (4) نظرًا لتقديمه نسبة أقل من نسبة الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي والمنصوص عليها في وثائق المنافسة.

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة. %31	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة. %15
نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. %45	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. %40
مدرجة في السوق المالية. رقم (2) المتنافس ✓	غير مدرجة في السوق المالية. رقم (1) المتنافس ✗
شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة. %31	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة. %19
نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. %39	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. %0
غير مدرجة في السوق المالية. رقم (4) المتنافس ✓	مدرجة في السوق المالية. رقم (3) المتنافس ✓



آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

مثال تطبيقي

آلية تقييم العروض (المالي)

المتنافسون	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)	النسبة المستهدفة	العرض السعري	هل الشركة مدرجة في السوق المالية؟
المتنافس رقم (1)	%15	%40	310,000,000	×
المتنافس رقم (2)	%31	%45	311,000,000	✓
المتنافس رقم (3)	مستبعد فنيًا؛ نظرًا لعدم التزامه بتقديم نسبة مستهدفة			
المتنافس رقم (4)	مستبعد فنيًا؛ نظرًا لتقديمه نسبة أقل من نسبة الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي			

نتيجة التقييم المالي = $\left(\frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنيًا (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 60\% \right) + \left(\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\% \right) + \left(\text{شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)} \times 50\% \right) + \left(5\% \text{ نقاط للشركة المدرجة} \right) \times 40\%$

المتنافسون	طريقة الحساب	النتيجة
المتنافس رقم (1)	$\left(\frac{310,000,000 \text{ ريال}}{310,000,000 \text{ ريال}} \times 60\% \right) + (50\% \times 40\%) + (50\% \times 15\%) + (0\% \times 5\%) \times 40\%$	%71
المتنافس رقم (2)	$\left(\frac{310,000,000 \text{ ريال}}{311,000,000 \text{ ريال}} \times 60\% \right) + (50\% \times 45\%) + (50\% \times 31\%) + (5\% \times 5\%) \times 40\%$	%77 فائز

تتم ترسية المنافسة على المتنافس رقم (2) صاحب العرض الأعلى نسبة في التقييم المالي، ولكون الفارق السعري لم يتجاوز 10%.



إخلاء مسؤولية

إخلاء مسؤولية حيال المادة التدريبية

- تم إعداد هذه المادة لأغراض تدريبية واسترشادية فقط، وتهدف إلى التعريف بآليات ومتطلبات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأعمال والمشتريات. ولا تُعد هذه المادة -بأي حال من الأحوال- مرجعاً قانونياً، أو رسمياً ملزماً.
- تُعد الأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة هي المرجع الوحيد في تطبيق آليات ومتطلبات المحتوى المحلي.
- لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن أي استخدام أو تفسير لمحتوى هذه المادة، ولا تعد مسؤولة عن أي ضرر أو خسائر مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو جهة تتخذ أو تمتنع عن القيام بأي إجراء استناداً على محتوى هذه المادة التدريبية.
- الحالات التدريبية والأسماء والأشخاص الواردة في محتوى هذه المادة، هي معطيات افتراضية وردت لأغراض التدريب ولا تمت للواقع بصلة.
- لا تعد هذه المادة التدريبية مرجعاً لاجتياز الاختبارات المهنية ذات العلاقة.
- جميع الحقوق محفوظة لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.



شكراً لكم..

✕ LCGPA_SA in LCGPA

✉ cc@lcpa.gov.sa ☎ 19915

Lcpa.gov.sa